جامعة الكويت

كلية الدراسات العليا

برنامج الحديث الشريف



شبهات حول صحيح البخاري والرد عليها:

اسم المادة: شبهات حول السنة عرض ونقد

اسم الدكتور: أ.د. طارق الطواري

اسم الطالب: عبدالرحمن الشراد

الفصل الدراسي الثاني

٢٠١٨-٢٠١٩

ملخص:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين

أما بعد:

فهذا بحث مختصر حول صحيح البخاري، عرضت فيه بعض الشبهات المتعلقة بصحيح البخاري، مع الرد عليها بأدلة في مواضعها حسب الطاقة.

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ} {ال عمران:١٠٢}

{يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً} {النساء: ١}

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً، يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً} {الأحزاب: ٧٠ – ٧١}

أما بعد:

فقد امتن الله سبحانه وتعالى على عباده ببعثة النبي صلى الله عليه {لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ} {آل عمران: ١٦٤}

وجعل رسالة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم خاتمة الرسالات وقاضية على ما سبقها {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا} {المائدة: ٣} وتكفل سبحانه وتعالى بحفظ الوحي {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ} {الحجر: ٩}

والمقصود بحفظ الوحي، الكتاب والسنة اللذان هما مصدرا التشريع الإسلامي {وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى} {النجم: ٣ – ٤}، وقال صلى الله عليه وسلم: (ألا إني أوتيت الكتاب، ومثله معه ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه، ألا لا يحل لكم لحم الحمار الأهلي، ولا كل ذي ناب من السبع، ولا لقطة معاهد، إلا أن يستغني عنها صاحبها، ومن نزل بقوم فعليهم أن يقروه فإن لم يقروه فله أن يعقبهم بمثل قراه) [١].

---

(١) رواه أبوداود في سننه، كتاب السنة، باب في لزوم السنة، (٤/٢٠٠)، رقم (٤٦٠٦)، وأحمد في مسنده، (٢٨/٤١٠)، رقم (١٧١٧٣)، من طريق حريز بن عثمان، عن عبد الرحمن بن أبي عوف الجرشي، عن المقدام بن معدي كرب، عن النبي صلى الله عليه وسلم. وأخرجه الترمذي في سننه، كتاب العلم، باب ما نهي عنه أن يقال عند حديث النبي صلى الله عليه وسلم، رقم (٢٦٦٤) نحوه وقال: حسن غريب من هذا الوجه، وابن ماجه في سننه، كتاب السنة، باب تعظيم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والتغليظ على من عارضه، (٦/١)، رقم (١٢)، من طريق معاوية بن صالح، عن الحسن بن جابر، عن المقدام بن معد يكرب الكندي مرفوعا نحوه، وله شاهد من حديث أبي رافع نحوه، أخرجه أبو داود في سننه، رقم (٤٦٠٥) من طريق أحمد، في مسنده رقم (٢٣٨٧٦)، وأخرجه الترمذي، رقم (٢٦٦٣)، وابن ماجه في سننه، رقم (١٣). وهو صحيح بمجموع طرقه

فقد هيأ الله لهذه الأمة علماء ربانيين ورجالا صادقين حفظوا كتاب ربهم وسنة نبيهم حفظ صدر وسطر، فنقلوا ما حفظوه إلى من بعدهم نقلا متواترا سلفا عن خلف، وجعلوا شروطا للرواية والنقل، وأسسوا علم الجرح والتعديل الذي لم يسبقهم إليه أحد من الأمم السابقة، ومحصوا الأسانيد والمرويات، كل ذلك حفاظا للكتاب والسنة من التحريف والتبديل.

ألا وإن أول من جمع صحيح حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في مؤلف مستقل الإمام البخاري رحمه في كتابه المشهور بصحيح البخاري، قال ابن الصلاح: أول من صنف الصحيح البخاري[١]، فكان له قصب السبق، من أجل ذلك وما للمؤلف من مكانة علمية بين المحدثين اهتم العلماء بكتابه غاية الاهتمام من شارح ومختصر ومنقب عن فوائده مستخرجا منها الجواهر والدرر، اكتسب كتابه أهمية لدى المسلمين حيث أجمع المسلمون على صحة ما في الكتاب قال النووي: وأجمعت الأمة على صحة هذين الكتابين، ووجوب العمل بأحاديثهما.[٢]، من أجل ذلك حرص أعداء الدين والمشككين بالتعرض والطعن لصحيح البخاري، لأن الطعن فيه طعن في السنة كلها، لإجماع الأمة عليه فالطعن فيه إسقاط لما بعده مما لم يكتسب هذه المزية.

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح، ص:١٧

(٢) تهذيب الأسماء واللغات، (٧٤/١)

خطة البحث:

يحتوي البحث على ملخص ومقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة

أما المقدمة فتحتوي بيان مكانة صحيح البخاري والغرض من الطعن فيه.

وأما المباحث الثلاثة فهي كالتالي:

المبحث الأول شبهات حول البخاري وصحيحه.

وفيه مطلبان

المطلب الأول: شبهات حول شخصية الإمام البخاري

المطلب الثاني: شبهات حول كتاب صحيح البخاري

المبحث الثاني: شبهات تتعلق برواة الصحيح

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: روايته للمبتدعة.

المطلب الثاني: روايته عن رواة تكلم فيهم.

المطلب الثالث: روايته عمن رمي بالتدليس.

المطلب الرابع: روايته عمن رمي بالاختلاط.

المبحث الثالث شبهات تتعلق بالرواية

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: وجود انتقاد للعلماء

المطلب الثاني: وجود أحاديث تعارض القران الكريم

المطلب الثالث: وجود تعارض بين الأحاديث

المطلب الرابع: وجود أحاديث تعارض العقل.

ثم يليه الخاتمة وأهم النتائج

المبحث الأول شبهات حول البخاري وصحيحه.

من المعلوم أن الإمام البخاري عندما صنف كتابه الجامع الصحيح لم يذكر منهجه فيه كما فعل بعض الأئمة مثل مسلم وابن حبان في مقدمة صحيحيهم، بل كان تطبيقا عمليا لقواعد وضعها الأئمة، لذلك حاول الأئمة استخراج منهجه من خلال صحيحه كما فعل الحازمي في شروط الأئمة الخمسة والمقدسي في شروط الأئمة الستة وغيرها من الكتب من أجل ذلك حصل اختلاف بين العلماء في معرفة منهج البخاري في صحيحه، والسبب في ذلك أنه أمر يحتاج إلى استقراء وبحث، ومن أشهر الكتب التي شرحت صحيح البخاري كتاب فتح الباري لابن حجر.

من أجل ذلك الخلاف حاول أعداء الدين الطعن بصحيح البخاري من خلال شبه سأحاول جمع أكبر قدر منها:

المطلب الأول: شبهات حول الإمام البخاري

الشبهة الأولى: الإمام البخاري أعجمي، والعجمة تمنعه من فهم الأحاديث العربية.

فاسمه محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة، وبردزبة اسم بخاري ومعناه بالعربية الزارع[1]

وللجواب على هذه الشبهة يجب أن نعرف من المقصود بالعربي خاصة مع انتشار الإسلام في بقاع العالم ودخول الأمم فيه أفواجا، وما كان منهم من تعلم اللغة العربية لغة القرآن في سبيل فهمه والعمل به، وهذا الدافع جعل الأعجمي يتكلم العربية بطلاقة بل قد ينافس العربي الأصيل، مثل سيبويه مع كونه ذو أصول أعجمية إلا أن كتابه في النحو أشهر الكتب المصنفة في بابه، فلذلك يجب أن نفرق بين العروبة والنسب، وهناك أمر آخر تجدر الإشارة إليه وهو أن بعض البلدان ممن يتكلم ساكنوها العربية الآن كانوا قبل دخولهم في الإسلام يتحدثون لغات مختلفة يقول ابن تيمية: ولهذا كان المسلمون المتقدمون لما سكنوا أرض الشام ومصر، ولغة أهلهما رومية، وأرض العراق وخراسان ولغة أهلهما فارسية، وأهل المغرب، ولغة أهلها بربرية عوّدوا أهل هذه البلاد العربية، حتى غلبت على أهل هذه الأمصار: مسلمهم وكافرهم، وهكذا كانت خراسان قديما.[2]، فأصبحت اللغة العربية هي اللغة الأساسية وهي لغة التواصل.

---

(١) الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، (١/٢٥٨)

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، (١/٥٢٦)

أ- أن البخاري نشأ وترعرع في جو علمي، فقد كان أبوه من محدثي بخارى قال البخاري عن أبيه: " رأى حماد بن زيد صافح ابن المبارك بكلتا يديه، وسمع مالكا".[1]

ب- شهادة الأئمة له سواء كانوا شيوخه أو من جاء بعده قال عنه يعقوب الدورقي: محمد بن إسماعيل فقيه هذه الأمة، كذا قال نعيم بن حماد، وقال إسحاق بن راهويه: "يا معشر أصحاب الحديث انظروا إلى هذا الشاب واكتبوا عنه، فإنه لو كان في زمن الحسن بن أبي الحسن لاحتاج إليه الناس لمعرفته بالحديث وفقهه"[2]. قال ابن حجر: كان صاحب فنون ومعرفة باللغة العربية والتصريف.[3]

ت- أن البخاري سأله رجل أن يعلمه الحديث فأرشده إلى أمور منها: "معرفة الكتابة، واللغة، والصرف، والنحو"[4]

ث- كثرة رحلاته للبلدان العربية والسماع من شيوخها، رحل في طلب العلم إلى سائر محدثي الأمصار، وكتب بخراسان، والجبال، ومدن العراق كلها، وبالحجاز، والشام، ومصر، وسمع من أبي بكر الحميدي أحمد بن حنبل[5] وهما عربيان.

ج- ازدهار علوم العربية ووضع الأصول لأكبر مدارسها البصرة والكوفة في عصر البخاري.

ح- هناك بحث أكاديمي للدكتور يوسف أبوبكر علي الخراز منشور في مجلة كلية الآداب جامعة مصراته العدد الرابع-٢٠١٥- بعنوان الدرس اللغوي عند الإمام البخاري (دراسة وصفية تحليلية) ذكر في المطلب الأول الأدلة على تمكن الإمام البخاري من اللغة ذكر اثنى عشر دليلا على تمكن البخاري من اللغة العربية.

الشبهة الثانية: ولد البخاري بعد الهجرة ب ١٩٤ سنة أي أن بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم فترة زمنية كبيرة يحتمل فيها نسيان الرواة وخطئهم.

في الحقيقة أن هذه الشبهة عقلية فليس من معيار الخطأ والصواب بُعد الفترة الزمنية فإن احتمال الخطأ والنسيان قد يطرأ على كل إنسان سواء طال العهد أو قصر إلا أن طول العهد مظنة للخطأ والنسيان، وسواء كان الراوي ثقة أو ضعيفا إلا أن الضعف مظنة للخطأ والنسيان وإلا لما ألف المحدثون كتب العلل في بيان أوهام الثقات قال

---

(١) التاريخ الكبير، (٣٤٢/١)، رقم (١٠٨٤)

(٢) تاريخ بغداد، (٣٤٠/٢).

(٣) هداية الساري لسيرة البخاري، ص:٧٦

(٤) تهذيب الكمال، (٤٦٣/٢٤).

(٥) تاريخ بغداد، (٣٢٢/٢).

مسلم: "ومما ذكرت لك من منازلهم في الحفظ ومراتبهم فيه فليس من ناقل خبر وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا - وإن كان من أحفظ الناس وأشدهم توقيا واتقانا لما يحفظ وينقل - إلا والغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله "(١) لذلك وضع المحدثون شروطا للحديث الصحيح أن يكون بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذا، ولا معللا.(٢) اهتم بها الامام البخاري في صحيحه فكان لا يروي حديثا إلا وفق هذه الشروط فكان كتابه في غاية الصحة كما وصفه بذلك الأئمة قال ابن الصلاح "وكتاباهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز" ثم قال: "ثم إن كتاب البخاري أصح الكتابين وأكثرهما فوائد"(٣)، والإمام البخاري وإن لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم إلا أنه لا يروي عنه مباشرة بل بواسطة قد تكون ثلاثية أي بينه وبين النبي ثلاثة رجال وهي أعلى ما في الصحيح وقد تصل إلى تساعي وهو حديث واحد فقط في الصحيح وأكثر الروايات رباعية الإسناد، وإذا علمنا بإن أخر الصحابة وفاة أبو الطفيل عامر بن واثلة الكناني توفي سنة ١٠٠هـ وقيل ١٠٢هـ، فتكون الفترة بين البخاري والنبي صلى الله عليه وسلم ليست بالبعيدة خاصة مع وجود الاسانيد الثلاثية.

أ-الاعتماد في ذلك على قوة الذاكرة وسعة الحفظ وقد شهد شيوخه على ذلك. وقال محمد بن أبي حاتم الورَّاق: سمعت حاشد بن إسماعيل وآخر يقولان: كان أبو عبدالله البخاري يختلف معنا إلى مشايخ البصرة وهو غلام، فلا يكتب حتى أتى على ذلك أيام، فكنَّا نقول له: إنَّك تختلف معنا ولا تكتب، فما تصنع؟ فقال لنا يومًا بعد ستة عشر يومًا: "إنَّكما قد أكثرتما عليَّ وألححتما، فاعرضا عليَّ ما كتبتما"، فأخرجنا إليه ما كان عندنا، فزاد على خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلَّها عن ظهر قلب، حتى جعلنا نُحْكِمُ كُتُبَنَا من حفظه، ثمَّ قال: أترون أني أختلف هَدَرًا، وأضيّع أيَّامي؟! فعرفنا أنَّه لا يتقدَّمه أحدٌ.

وقال عمرو بن عليّ الفلاس: "حديثٌ لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث"

قال إسحاق بن راهويه: "اكتبوا عن هذا الشاب - يعني البخاري - فلو كان في زمن الحَسَنِ لاحتاج إليه الناس؛ لمعرفته بالحديث وفقهه.

وقال أبو عيسى الترمذي: "لم أرَ بالعراق، ولا بخراسان في معنى العِلل، والتاريخ، ومعرفة الأسانيد أَعْلَم من محمد بن إسماعيل"

---

(١) التمييز، ص:١٧٠

(٢) مقدمة ابن الصلاح، ص:١٢

(٣) مقدمة ابن الصلاح، ص:١٨

وقال نعيم بن حمَّاد، ويعقوب بن إبراهيم الدروقي: "محمد بن إسماعيل فقيه هذه الأُمة

ب-التفرغ التام لطلب العلم قال عن نفسه: لقيت أكثر من ألف رجل من أهل العلم أهل الحجاز ومكة والمدينة والكوفة والبصرة لقيتهم كرات قرنا بعد قرن.

كل هذه الأمور جعلت من البخاري إماما في الحديث لا يشق له غبار.

الشبهة الثالثة: أن الإمام البخاري ترك حديثه بعض العلماء منهم الذهلي وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيين.[1]

يعد الإمام البخاري من أكثر المحدثين ثناء للأمة عليه فقد مدحه شيوخه وتلامذته، وقد ألف الذهبي كتابا في مناقبه سماه جزء فيه ترجمة البخاري، كذلك ابن حجر، إلا أن الذهلي وابوحاتم وأبو زرعة تركوا الرواية عنه.

والسبب ماقاله الذهلي: قد أظهر البخاري قول اللفظية واللفظية عندي شر من الجهمية. فتبعه أبو حاتم وأبو زرعة.

قال أبوحامد الأعمشي: يقول: رأيت محمد بن إسماعيل البخاري، في جنازة أبي عثمان سعيد بن مروان، ومحمد بن يحيى يسأله عن الأسامي والكنى وعلل الحديث ويمر فيه محمد بن إسماعيل مثل السهم كأنه يقرأ {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ} فما أتى على هذا شهر، حتى قَالَ محمد بن يحيى: إلا من يختلف إلى مجلسه لا يختلف إلينا، فإنهم كتبوا إلينا من بغداد أنه تكلم في اللفظ ونهيناه فلم ينته، فلا تقربوه، ومن يقربه فلا يقربنا. فأقام محمد بن إسماعيل هاهنا مدة وخرج إلى بخارى.

قال أبو حامد الشرقي: سمعت محمد بن يحيى، يقول: القرآن كلام الله غير مخلوق من جميع جهاته، وحيث يتصرف، فمن لزم هذا استغنى عن اللفظ وعما سواه من الكلام في القرآن، ومن زعم أن القرآن مخلوق فقد كفر وخرج عن الإيمان، وبانت منه امرأته، يستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه وجعل ماله فيئا بين المسلمين، ولم يدفن في مقابر المسلمين.

ومن وقف فقال: لا أقول مخلوق أو غير مخلوق فقد ضاهى الكفر، ومن زعم أن لفظي بالقرآن مخلوق فهذا مبتدع لا يجالس ولا يكلم، ومن ذهب بعد مجلسنا هذا إلى محمد بن إسماعيل البخاري فاتهموه، فإنه لا يحضر مجلسه إلا من كان على مثل مذهبه.

قال ابن ابي حاتم: سمع منه أبي وأبو زرعة ثم تركا حديثه عندما كتب اليهما محمد ابن يحيى النيسابوري انه اظهر عندهم ان لفظه بالقرآن مخلوق.

---

(١) الجرح والتعديل، (١٩١/٧)، رقم (١٠٨٦)

وهذا القول لا يقدح بإمامة البخاري لإجماع الأمة على ثقته، قال الذهبي: إن تركا حديثه أو لم يتركاه البخاري ثقة مأمون محتج به في العالم.

قال السبكي: ومن امثلة ما قدمنا قول بعضهم في البخاري تركه ابو زرعة وابو حاتم من اجل مسالة اللفظ فيالله والمسلمين ايجوز لاحد ان يقول البخاري متروك وهو حامل لواء الصانعة ومقدم اهل السنة والجماعة.

وفي الحقيقة أنه هذا مما يعبر عنه العلماء بالمنافسة بين الاقران، وهو لا يقدح في البخاري فإن ما يحدث بين الاقران يدخل فيه من حظوظ النفس الشيء الكثير، قال الذهبي: كثير من كلام الاقران بعضهم في بعض ينبغي أن يطوى ولا يروى ويطرح ولا يجعل طعنا، وقد تكلم بعض الأئمة في بعض كما تكلم ابن ابي ذئب في مالك، وكلام النسائي في أحمد بن صالح المصري فكل هؤلاء أئمة لم يقبل الأئمة كلامهم في بعض.

الشبهة الرابعة: الطعن بعقيدة البخاري

أ-قيل عنه أنه جبري

ويستدلون على هذا بما أورده في صحيحه "الجامع" من تفسير قوله تعالى:(وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون)، حيث قال: "ما خلقت أهل السعادة إلا ليوحدوني". زاعمين أن هذا القول يدل على الجبر، والجبر يستلزم الكفر.

أ-إن عقيدة أهل السنة والجماعة تقوم على نفي الجبر، وما قرره الإمام البخاري في صحيحه عند تفسير هذه الآية، هو ما قرره المفسرون من أهل السنة والجماعة في كتبهم، وهو نفي الجبر عن أفعال العباد، وتقرير مبدأ أهل السنة في ذلك، كابن كثير، والقرطبي، والبغوي، وغيرهم من المفسرين.

ب-قد أفرد الإمام البخاري لتلك المسألة كتابا سماه "القدر" روى فيه عن علي - رضي الله عنه - قال: «كنا جلوسا مع النبي - صلى الله عليه وسلم - ومعه عود ينكت به في الأرض فنكس وقال: ما منكم من أحد إلا وقد كتب مقعده من النار أو من الجنة. فقال رجل من القوم: ألا نتكل يارسول الله؟ قال: لا، اعملوا فكل ميسر، ثم قرأ (فأما من أعطى واتقى (٥)((الليل)».

فهذا الحديث يدل دلالة قاطعة على مدى إيمان الإمام البخاري بالقدر، وأنه على مذهب أهل السنة والجماعة في مسائل الاعتقاد، وكيف لا وهو إمامهم في الحديث والفقه

لقد نحا الإمام البخاري منحى أهل السنة والجماعة في مسألة الجبر، فقال في تفسير قوله تعالى: وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون (٥٦)((الذاريات): "ما خلقت أهل

السعادة من أهل الفريقين إلا ليوحدون، وقال بعضهم: خلقهم ليفعلوا، ففعل بعض وترك بعض، وليس فيه حجة لأهل القدر"

قال ابن حجر: هُوَ قَول الْفراء وَنَصره بن قُتَيْبَةَ فِي مُشْكِلِ الْقُرْآ

وقال القرطبي: في تفسيره للآية بقوله: "قيل: إن هذا خاص فيمن سبق في علم الله أنه يعبده، فجاء بلفظ العموم ومعناه الخصوص، والمعنى: وما خلقت أهل السعادة من الجن والإنس إلا ليوحدون.

ب-قيل عنه جهمي

١-إن ما رمي به البخاري غير صحيح ذلك أن الإمام البخاري يرد على الجهمية في تبويبات الصحيح منها باب كلام الرب عز وجل مع الأنبياء

٢-قد نفى عن نفسه هذه التهمة فقال: من زعم أني قلت لفظي بالقرآن مخلوق فهو كذاب، فإني لم أقله، فقلت له: يا أبا عبد الله قد خاض الناس في هذا وأكثروا فيه؟ فقال: ليس إلا ما أقول وأحكي لك عنه.

٣- إنه لم ينفرد بهذا القول فقد وافقه مسلم فنقل الذهبي عن محمد بن يعقوب لما استوطن البخاري نيسابور أكثر مسلم بن الحجاج الاختلاف إليه، فلما وقع بين الذهلي وبين البخاري ما وقع في مسألة اللفظ، ونادى عليه، ومنع الناس عنه، انقطع عنه أكثر الناس غير مسلم، فقال الذهلي يوما: ألا من قال باللفظ فلا يحل له أن يحضر مجلسنا.

فأخذ مسلم رداء فوق عمامته، وقام على رؤوس الناس، وبعث إلى الذهلي ما كتب عنه على ظهر جمال، وكان مسلم يظهر القول باللفظ ولا يكتمه

الشبهة الخامسة: كره البخاري لأهل البيت -لم يرو عنهم، فلم يخرج لجعفر الصادق عليه وعلى آبائه السلام.

أ- مجرد عدم إخراج حديث سيدنا جعفر الصادق عليه السلام لايدل على الكره، فالإمام البخاري لم يخرج للشافعي بل جرى ذكره في موضعين ناقلاً تفسيره لمعنى الركاز والعرايا ، ولم يقل أحد العلماء المنصفين -على الأقل حسب علمي- أنه من باب بغض الشافعي أو عداء للشافعية.

ب-قد أخرج الإمام البخاري رحمه الله تعالى للإمام علي بن أبي طالب عليه السلام ، وأخرج لسيدة نساء العالمين السيدة فاطمة الزهراء عليها السلام ، وأخرج للحسن والحسين عليهما السلام ، وأخرج للسجاد علي زين العابدين عليه السلام ، وأخرج للباقر محمد بن علي عليه السلام

ت- أنه لم يخرج لجعفر في صحيحه، ولكنه قد أخرج له في الأدب المفرد كـ (باب إذا ضرب الرجل فخذ أخيه ولم يرد به سوءا) و (باب من كره أن يقعد ويقوم له الناس).

ث-لم يخرج له لأنه لم يلتزم الاستيعاب، والإخراج لكل الثقات، ولا إخراج كل الحديث الصحيح، فكم قد ترك من الثقات، وكم ترك من الحديث الصحيح.

ج- أنه لم يجد رواية لجعفر تناسبه شرطه في الصحيح.

المطلب الثاني: شبهات حول كتاب صحيح البخاري

الشبهة الأولى: قول البخاري: صنفت كتابي الصحاح بست عشرة سنة خرجته من ستمائة ألف حديث وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى[١] وهو أمر عسر فهو يحتاج لكل حديث ١٥ دقيقة كل يوم من حياته دون أكل وشرب أو نوم إلى تاريخ وفاته ٢٥٦هـ.

١- أن المحدثين يعدون الحديث بحساب كل سند وطريق مختلف.

٢- يدخل فيها الآثار عن الصحابة والتابعين، قال ابن الصلاح في شرح هذه العبارة: هذه العبارة قد يندرج تحتها عندهم آثار الصحابة والتابعين وربما عد الحديث الواحد المروي بإسنادين حديثين

٣- وقال الذهبي: كانوا يعدون في ذلك المكرر والأثر وفتوى التابعي وما فسر ونحو ذلك وإلا فالمتون المرفوعة القوية لا تبلغ معشار ذلك.

٤- مثال حديث من كذب علي متعمدا روي عن سبعين صحابيا فهو على طريقة المحدثين يكون سبعين حديثا.

٥- قال السباعي: وبهذا إذا جَمَعْتَ أقوال النَّبِيّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وأفعاله وتقريراته إلى أقوال الصحابة والتَّابِعِينَ وجمعت طرق كل حديث منسوب للنبي وللصحابة وللتابعين لاَ يُسْتَغْرَبُ أَبَدًا أن يبلغ ذلك كله مئات الألوف بهذا المعنى.

ومن المعلوم أنه في القرنين الثاني والثالث ازداد الطلبة فازدادت الأسانيد.

الشبهة الثانية: عدم تبييض البخاري لصحيحه

قال أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملى قال انتسخت كتاب البخاري من أصله الذي كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفربري فرأيت فيه أشياء لم تتم وأشياء مبيضة منها تراجم لم يثبت بعدها شيئا ومنها أحاديث لم يترجم لها فأضفنا بعض ذلك إلى بعض.

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (١٨٥/٢)، رقم (١٥٦٢)، تاريخ دمشق، (٧٢/٥٢)

قال المعلمي: إن البخاري حدث بتلك النسخة وسمع الناس منه منها وأخذوا لأنفسهم نسخاً في حياته، فثبت بذلك أنه مطمئن إلى جميع ما أثبته فيها. لكن ترك مواضع بياضا رجاء أن يضيفها فيما بعد فلم يتفق ذلك، وهي ثلاثة أنواع:

الأول أن يثبت الترجمة وحديثاً أو أكثر ثم يترك بياضاً لحديث كان يفكر في زيادته، وأخر ذلك لسبب ما ككونه كان يجب إثباته كما هو في أصله ولم يتيسر له الظفر به حينئذ

الثاني أن يكون في ذهنه حديث يرى إفراده بترجمة فيثبت الترجمة ويؤخر إثبات الحديث لنحو ما مر

الثالث أن يثبت الحديث ويترك قبله بياضاً للترجمة لأنه يعني جداً بالتراجم ويصمنها حديثاً وينبه فيها على معنى خفي في الحديث أحمله على معنى خاص أو نحو ذلك. فإذا كان متردداً ترك بياضاً ليتمه حين يستقر رأيه وليس في شيء من ذلك ما يوهم احتمال خلل فيما أثتبه. فأما التقديم وا لتأخير فالاستقرار يبين أنه لم يقع إلا في الأبواب والتراجم يتقدم أحد البابين في نسخه ويتأخر في أخرى، وتقع الترجمة قبل هذا الحديث في نسخة وتتأخر عنه في أخرى فيلتحق بالترجمة السابقة، ولم يقع من ذلك ما يمس سياق الأحاديث بضرر. وفي مقدمة الفتح بعد العبارة السابقة «قلت: وهذه قاعدة حسنة يفزع إليها حيث يتعسر وجه الجمعه بني الترجمة والحديث وهي مواضع قليلة جداً»

أ- إن البخاري يقول صنفت جميع كتبي ثلاث مرات، أي أنه كان يراجعها
ب-مكث في تصنيفه ١٦ سنة بعد التحري.
ت-حدث به في البلدان مرارا وسمعه من خلائق كاملا
ث- أن والي بخارى طلب من البخاري كتاب الصحيح والتاريخ كاملة.
ج- أن التقديم والتأخير لم يقع إلا في الأبواب والتراجم.
ح- أن مقصود المستملي: لس الأحاديث بل تراجم الأبواب.
خ- قال أبو جعفر محمود بن عمر العقيلي قال: «لما ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث». قال العقيلي: «والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة». وإنما عرضه بعد الانتهاء منه.
د- سبب ترجمة البخاري للباب وعدم ذكر حديث فيه لأسباب منها أنه لم يجد فيه حديثا على شرطه أو كان مترددا في الترجمة.

الشبهة الثالثة: عدم وجود نسخة بخط البخاري نفسه والقصد منها أن البخاري لم يصنف الصحيح.

لا بد من بيان أنه لا يشترط في نسبة كتاب إلى مؤلفه أن يوجد منه نسخة خطية بيد مؤلفه، فقد بين المحققون أن هناك أمور يستدل بها على نسبة الكتاب لمؤلفه منها: نسبة هذا الكتاب للمؤلف في كتب أخرى للمؤلف نفسه أو لغيره، أو ثبوت نسبته بالرواية المسندة الصحيحة أو تنصيص العلماء المحققين من عصره والعصر الذي بعده، على نسبة الكتاب اليه، بالنقل عنه والاقتباس عنه واثبات ذلك، أو شهرة النسبة واستفاضتها في مختلف العصور، ومما لا شك فيه أن البخاري كتب صحيحه بنفسه وأن لديه نسخة بخطه.

١- قال ابن رشيد: كان عند الفربري أصل البخاري ومنه نقل أصحاب الفربري فكان ذلك حجة له عاضدة قال ابن حجر: نسخة الأصل من البخاري كانت عند الفربري.
٢- وصول صحيح البخاري إلينا بالتواتر قال الفربري: فقد سمع صحيح البخاري تسعون ألف رجل.
٣- لا يشك معترض بالقرآن الكريم لأن الرقاع والسعاف التي كتب بها في عصر الصحابة غير موجودة
٤- لم يتعرض من كتب عن البخاري لهذا الأمر لأنه أمر غير طاعن.
٥- الفربري سمع من البخاري ثلاث مرات فتكون نسخته طبق الأصل
٦- تعدد روايات الصحيح ووجود اختلاف في الروايات.
٧- فقدان النسخة لا يؤثر في ثبوت الصحيح.
٨- قال الذهبي عن الفربري: "راوي الجامع الصحيح عن أبي عبد الله البخاري، سمعه منه بفربر مرتين". ثم قال: "قلت -الذهبي-: قال: سمعت الجامع في سنة ثمان وأربعين ومائتين، ومرة أخرى سنة اثنتين وخمسين ومائتين"، وهذا يدل على أنه سمع منه كاملا لكن لم يكن لديه نسخة كاملة بخط المؤلف.
٩- وجود بحث أكاديمي في نسخ البخاري والشبهات حولها للباحثة أروى بنت سليمان بن علي ذكرت فيه أن أقدم مخطوط لصحيح البخاري يعود تاريخه لعام في قطر٢٦٥، أي بعد وفاة البخاري بـ٩ سنوات

الشبهة الرابعة: بعض الشراح شرحوا بعض الأحاديث ليست في البخاري

إن زيادات الفربري على البخاري لا تطعن بنسبة الكتاب للبخاري وهي قليلة ومبينة مثل حديث إن الله لا يقبض العلم انتزاعا، ذكر بعده واية من طريقه، وإنما زاد على الصحيح لفائدة منها متابعة مالك عن هشام. ذكر منها أربعة مواضع الدكتور جمعة عبد الحليم في كتاب روايات الجامع الصحيح ونسخه، وهناك كتاب زيادات الفربري على البخاري للدكتور سامح عبد الله متولي، والعلماء بينوا هذه الزيادات وهي معروفة ولله الحمد وهي مصدرة بقوله: قال الفريري.

الشبهة الخامسة: وجود انتقاد للعلماء على بعض أحاديث البخاري، كما فعل الدارقطني وابن عمار وابن حزم، وهذا يطعن بصحة الكتاب.

قال المعلمي: قد ساقها الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح وبين حالها، ومن تدبر ذلك علم أن الأمر فيها هين، ليس فيه ما يحط من قدر البخاري وصحيحه

والجواب عليها من عدة وجوه:

أ/ أن هذا الانتقاد معارض برأي إمام وهو البخاري صاحب الصحيح، فكيف يحكم للمخالف بالقول بمجرد الاختلاف قال ابن حجر: فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضا لتصحيحهما ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما.[١] بل الواجب البحث في هذا الحديث، فقد يكون رأي البخاري هو الصواب، قال الباجي: كما أنه قد وجد في الكتابين ما فيه الوهم وأخرج ذلك الشيخ أبو الحسن الدارقطني وجمعه في جزء وإنما ذلك بحسب الاجتهاد فمن كان من أهل الاجتهاد والعلم بهذا الشأن لزمه أن ينظر في صحة الحديث وسقمه بمثل ما نظرا ومن لم يكن تلك حاله لزمه تقليدهما في ما ادعيا صحته والتوقف فيما لم يخرجاه في الصحيح وقد أخرج البخاري أحاديث اعتقد صحتها تركها مسلم لما اعتقد فيها غير ذلك وأخرج مسلم أحاديث اعتقد صحتها تركها البخاري لما اعتقد فيها غير معتقده وهو يدل على أن الأمر طريقه الاجتهاد لمن كان من أهل العلم بهذا الشأن وقليل ما هم.[٢]

ب/ لم يقل أحد من العلماء أن كل ما في البخاري صحيح على وجه التفصيل بل بالجملة صحيح كله، قال ابن الصلاح:" القول بأن ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق، سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ، كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن، والله أعلم[٣].

ج/ أن صحيح البخاري جهد بشري غير معصوم يعتريه الخطأ، كما قال تعالى: ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا.

د/ أن المنتقد جمعه العلماء وهو لا يتعدى عشر الكتاب أي هو قليل قال ابن حجر: عدة ما اجتمع لنا من ذلك مما في كتاب البخاري وإن شاركه مسلم في بعضه مائة وعشرة أحاديث.[٤]

---

(١) هدي الساري، ص:٣٦٥

(٢) التعديل والتجريح، (١٢٠/١)

(٣) علوم الحديث، ص:٢٩

(٤) هدي الساري، ص:٣٤٢

هـ/ جميع من انتقد الأحاديث يقرون بإمامة البخاري وبأصحيته.

و/ أن هذه الانتقادات في الحقيقة تعلي شأن الصحيح فكل ما وجدوه أحاديث قليلة بالنسبة للصحيح كما قيل: وَمَن ذا الَّذي تُرضى سَجاياهُ كُلُّها ... كَفى المَرءَ نُبلاً أَن تُعَدَّ مَعايِبُهْ.

ز/ انتقاد هؤلاء الائمة للأحاديث إنما هو لصيانة الصحيح وطريقهم البحث وليس عن تشهي وهوا كما يفعل بعض الناس.

ح/ جميع من تكلم من الأئمة عن أحاديث الصحيح لم يخرجوا عن هذه الأحاديث بخلاف ما يفعله بعض الناس.

المبحث الثاني: شبهات تتعلق برواة الصحيح

الشبهة الأولى: روايته للمبتدعة:

١- بدعة الإرجاء: ٢٢ راوي
٢- بدعة النصب: ٢٢ راوي
٣- بدعة التشيع: ٢٥ راوي
٤- بدعة القدر: ٢٩ راوي
٥- بدعة التجهم: راو واحد
٦- بدعة الخوارج: ٣ رواة

أ- إن منهج البخاري في الرواية عن المبتدعة أنه يشترط صدقهم وصحة حديثهم وإتقانهم، وإذا كان المبتدع صادقا في روايته فلا يوجد ما يمنع قبول روايته. قال البخاري عن أيوب الطائي: كان يرى الإرجاء وهو صدوق، وعن طلق بن حبيب كان طلق يرى الإرجاء وهو صدوق في الحديث. قال ابن حجر: وأما روايات المبتدعة إذا كانوا صادقين، ففي الصحيحين عن خلق كثير من ذلك، لكنهم من غير الدعاة ولا الغلاة، وأكثر ما يخرجان من هذا القسم من غير الأحكام. نعم، وقد أخرجا لبعض الدعاة الغلاة كعمران بن حطان وعباد بن يعقوب وغيرهما، إلا أنهما لم يخرجا لأحد منهم إلا ما توبع عليه.

ب-جواز الرواية عمن خالف أهل السنة والجماعة هو قول أكثر المحدثين وهو ما استقر عليه، ولو ترك حديث كل مبتدع لكان في ذلك تضييع لكثير من أحاديث السنة التي رواها أهل الصدق، قال ابن الصلاح: اختلفوا في قبول رواية المبتدع الذي لا يكفر في بدعته، فمنهم من رد روايته مطلقا؛ لأنه فاسق ببدعته، وكما استوى في الكفر المتأول وغير المتأول يستوي في الفسق المتأول وغير المتأول، ومنهم من قبل رواية المبتدع إذا لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه أو لأهل مذهبه، سواء كان داعية إلى بدعته

أو لم يكن، وعزا بعضهم هذا إلى الشافعي، لقوله: " أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة؛ لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم ".
وقال قوم: " تقبل روايته إذا لم يكن داعية، ولا تقبل إذا كان داعية "، وهذا مذهب الكثير أو الأكثر من العلماء. وحكى بعض أصحاب الشافعي رضي الله عنه خلافا بين أصحابه في قبول رواية المبتدع إذا لم يدع إلى بدعته، وقال: أما إذا كان داعية فلا خلاف بينهم في عدم قبول روايته.
وقال أبو حاتم بن حبان البستي أحد المصنفين من أئمة الحديث: " الداعية إلى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة، لا أعلم بينهم فيه خلافا ".
وهذا المذهب الثالث أعدلها وأولاها، والأول بعيد مباعد للشائع عن أئمة الحديث، فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة.
قال ابن حجر: وَأما الْبِدْعَة فالموصوف بهَا أما أَن يكون مِمَّن يكفر بهَا أَو يفسق فالمكفر بهَا لَا بُد أَن يكون ذَلِك التَّكْفِير مُتَّفقا عَلَيْهِ من قَوَاعِد جَمِيع الْأَئِمَّة كَمَا فِي غلاة الروافض من دَعْوَى بَعضهم حُلُول الإلهية فِي عَليّ أَو غَيره أَو الْإِيمَان بِرُجُوعِهِ إِلَى الدُّنْيَا قبل يَوْم الْقِيَامَة أَو غير ذَلِك وَلَيْسَ فِي الصَّحِيح من حَدِيث هَؤُلَاءِ شَيْء الْبَتَّةَ والمفسق بهَا كبدع الْخَوَارِج وَالرَّوَافِض الَّذين لَا يغلون ذَلِك الغلو وَغير هَؤُلَاءِ من الطوائف الْمُخَالفين لأصول السّنة خلافًا ظَاهرا لكنه مُسْتَند إِلَى تَأْوِيل ظَاهِرَة سَائِغ فقد اخْتلف أهل السّنة فِي قبُول حَدِيث من هَذَا سَبيله إِذا كَانَ مَعْرُوفا بالتحرز من الْكَذِب مَشْهُورا بالسلامه من خوارم المروأة مَوْصُوفا بالديانة وَالْعِبَادَة فَقيل يقبل مُطلقًا وَقيل يرد مُطلقًا وَالثَّالِث التَّفْصِيل بَين أَن يكون دَاعِيَة أَو غير دَاعِيَة فَيقبل غير الداعيه وَيرد حَدِيث الداعيه وَهَذَا الْمَذْهَب هُوَ الأعدل

ح- بعضهم لم تثبت البدعة عليه، مثل الحكم بن عتيبة أخرج له حديث في الأصول وحديث متابعة.
خ- منهم من تبرأ مما رمي به مثل الحسن البصري.
د- لا يوجد في الرواة من رمي ببدعة مكفرة.

الشبهة الثانية: روايته عن رواة تكلم فيهم بتضعيف، لابد من التنبيه على بعض الأمور منها ذكر منهم ابن حجر ٨٠ رجلا:

أ- البخاري من أئمة الاجتهاد في الحديث المشهود لهم بسعة العلم في الرجال والأسانيد والعلل. قال البخاري: لم تكن كتابتي للحديث كما يكتب هؤلَاء. كنتُ إذا كتبتُ عَنْ رَجُل سألته عَنِ اسْمه وكنيته ونَسَبة وعلّة الحديث إن كَانَ فَهِمًا، فإن لم يكن فهْمًا سَأَلْتُهُ أنْ يخرج إلي أصله ونُسخته. فأمّا الآخرون فإنهم لَا يبالون ما يكتبون وكيف يكتبون.
ب-البخاري لا يخرج عن الراوي الذي لا يقدر على تمييز صحيح حديثه وضعيفه. قال البخاري: زمعة بن صالح ذاهب الحديث ، لا يدرى صحيح

حديثه من سقيمه ، أنا لا أروي عنه ، وكل من كان مثل هذا فأنا لا أروي عنه.

ت-قد يخرج عن الراوي المتكلم فيه باعتبار ضعف النقد الموجه إليه أو لاعتبارات أخرى

قال المعلمي: إن الشيخين إنما يخرجان لمن فيه كلام في مواضع معروفة.

أحدها: أن يؤدي اجتهادهما إلى أن ذاك الكلام لا يضره في روايته البتة، كما أخرج البخاري لعكرمة.

الثاني: أن يؤدي اجتهادهما إلى أن ذاك الكلام إنما يقتضي أنه لا يصلح للاحتجاج به وحده، ويريان أنه يصلح لأن يحتج به مقرونا أو حيث تابعه غيره ونحو ذلك.

ثالثها: أن يريا أن الضعف الذي في الرجل خاص بروايته عن فلان من شيوخه، أو برواية فلان عنه، أو بما يسمع منه غير كتابه، أو بما سمع منه بعد اختلاطه، أو بما جاء عنه عنعنة وهو مدلس ولم يأت عنه من وجه آخر ما يدفع ريبة التدليس. فيخرجان للرجل حيث يصلح ولا يخرجان له حيث لا يصلح.

ث-منهج البخاري قائم على الانتقاء

الشبهة الثالثة: روايته عمن رمي بالتدليس (٧٠ راوي)، ١٩ منهم في المرتبة الأولى، ٢١ في المرتبة الثانية، ٢٤ راو في المرتبة الثالثة، ٦ رواة في المرتبة الرابعة لم يخرج لهم في أصوله شيئا وإنما أخرج لهم. ينظر رسالة: روايات المدلسين في صحيح البخاري للدكتور عواد الخلف.

أ- لا تعل حديث المدلس الثقة

ب- اغلب ما جاء من روايات المدلسين كانت في المتابعات والشواهد وما كان من ذلك فلا يعد من شروط البخاري

ت-كثير من هذه الروايات في باب المناقب والرقاق وفضائل الاعمال ويتساهل فيها

ث-لا يروي له منفردا بل مقرونا

ج- أخرج لهم ما صرحوا فيه بالسماع في باقي كتب السنة.

ح- انتقاء من رواية تلاميذه مثل كثرة الملازمة. مثل قول شعبة: كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش وأبي إسحاق وقتادة.

الشبهة الرابعة: روايته عمن رمي بالاختلاط، ينظر رسالة دكتوراة"مرويات المختلطين في الصحيحين". للدكتور جاسم العيساوي

ذكر (٧) رواة في الأصول، وراو معلق الحارث بن عمير.

قسم العلماء مرويات من رمي بالاختلاط إلى ثلاثة أقسام: من روى قبل الاختلاط، من روى بعد الاختلاط، من لم يعلم هل روى قبل وبعد.

أ- لا يعني اطراح حديثه جملة، فقد تميز مروياته بالمتابعة أو بقرائن تدل على الصحة.
ب-في رسالة الدكتوراة مرويات المختلطين في الصحيحين أثبت الباحث أنه لا توجد رواية أصل في الصحيحين عن المختلطين قبل الاختلاط أو لم تتميز أو ليس لها متابع داخل الصحيحين أو خارجهما.
ت- هناك بعض المختلطين لم يحدثوا بعد اختلاطهم كسفيان بن عيينة وأبي بكر بن عياش.
ث-أغلبهم روى عنهم البخاري قبل الاختلاط
ج- روايتهم عن المختلطين لحكمة منها علو الإسناد، أو زيادة علم في الرواية
ح- يذكر البخاري في الصحيح متابعا له سواء في نفس الحديث أم في الصحيح.

المبحث الثالث شبهات تتعلق بالرواية:

الشبهة الأولى:

١- وجود أحاديث تعارض القران الكريم
أ- حديث «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله» يخالف قوله تعالى لا إكراه في الدين.

وللرد عليها:

١-أن هناك فرقًا لغويًّا بين المقاتلة على الشيء والقتل عليه، فقد يحصل مقاتلة من غير قتل، قال الإمام الشافعي -رحمه الله-: "ليس القتال من القتل بسبيل، فقد يحل قتال الرجل ولا يحل قتله"

٢-أن كلمة الناس في الحديث ليس على إطلاقها كما في قوله تعالى: الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم، بل المراد بها أن الكافر الحربي إذا توقف عن قتالنا، وقبِل الدخول في الإسلام، أو قبل أن يدفع الجزية، فإننا نقبل منه ذلك، ونكف عن قتاله أما إذا رفض فيكون آخر الحلول القتال.

٣-لا يوجد تعارض بين الآية والحديث فكلاهما وحي، والحديث ليس فيه إكراه للمشركين على الدخول في الإسلام، بل ترك لهم الاختيار بين الدخول في الإسلام أو دفع الجزية، فإن أبوا إلا أن يمنعوا نشر دين الله تعالى، فإنه حينئذٍ تكون المقاتلة، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -مقررًا هذا المعنى-: "القتال هو لمن يقاتلنا إذا أردنا إظهار دين الله، ولآية تتكلم عن إكراه الناس في الدخول بالدين.

٢- وجود تعارض بين الأحاديث

أ-عن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الشُّؤْمُ فِي الدَّارِ، وَالْمَرْأَةِ، وَالْفَرَسِ» يعارضه حديث «لَا عَدْوَى، وَلَا طِيَرَةَ، وَيُعْجِبُنِي الْفَأْلُ: الْكَلِمَةُ الْحَسَنَةُ، الْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ»

والرد عليه:

١-جاء في أحد الروايات بصيغة الشرط «إِنْ يَكُنْ مِنَ الشُّؤْمِ شَيْءٌ حَقٌّ فَفِي الْفَرَسِ، وَالْمَرْأَةِ، وَالدَّارِ» وجاءت رواية بصيغة الجزم «الشُّؤْمُ فِي الدَّارِ، وَالْمَرْأَةِ، وَالْفَرَسِ»، فذهبت طائفة من أهل العلم إلى احتمال وقوع الخطأ في رواية الجزم، يقول الحافظ ابن القيم: "قالوا: ولعل الوهم وقع من ذلك، وهو أن الراوي غلط، وقال: «الشؤم في ثلاثة»، وإنما الحديث: «إن كان الشؤم في شيء ففي ثلاثة»، قالوا: وقد اختلف على ابن عمر، والروايتان صحيحتان عنه، قالوا: وبهذا يزول الإشكال، ويتبين وجه الصواب

وذهب جماعة من أهل العلم ومنهم الإمام الخطابي إلى أن هذا الحديث مستثنى من أحاديث النهي عن الطيرة.

٣- وجود أحاديث تعارض العقل.

أ-حديث الذباب وهذا الحديث من أكثر الأحاديث التي تكلم فيها من قبل المعتزلة وغيرهم، رواه الإمام الجليل البخاري من طريقين عن أبي هريرة

والرد عليه من ناحية السند:

١-البخاري لم ينفرد برواية الحديث رواه اَيضا الأئمة: أحمد وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وغيرهم

٢-الحديث له شاهد من رواية أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا وقع الذباب في طعام أحدكم فامقلوه» رواها الإمام أحمد وابن ماجه وغيرهما ومن رواية أنس بن مالك رواه البزار في البحر الزخار (٧٣٢٣)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة.

وأما من ناحية المتن فقد أثبت الطب الحديث بما لا يدع مجالاً للشك أن الحديث صحيح في معناه.

١- الحديث لم يأمر بطرح ذبابة واحدة في الإناء، وإنما يعالج حالة إذا وقعت لا حيلة للمرء في دفعها

٢-أن الأمر بالغمس أمر إرشاد لا أمر إيجاب يأثم تاركه، فمن أراد فعل ومن لم يرد لا شيء عليه.

٣-أن مسألة التقزز أو القبول أمر نسبي فقد تكون مقززة في مكان دون آخر، فإنه في بعض دول شرق آسيا يأكلون الحشرات بل حتى الفئران.

٤-الطب الحديث يثبت هذا الأمر، للدكتور محمود كمال، ومحمد عبد المنعم حسين بحثا بعنوان: "كلمة الطب في حديث الذباب ومما جاء فيه: أن بعض العلماء الأوربيين (في الأعوام ما بين ١٩٤٧م – ١٩٥٠م) تمكنُّوا من استخلاص مضادات حيوية من الذبابة تقتل جراثيم مختلفة من بينها جراثيم الدوسنتاريا والتيفود والكوليرا.

٥- حصلت مجموعة من الباحثين في جامعة Auburn على براءة اختراع لاكتشافهم بروتين في لعاب الذبابة، هذا البروتين يمكنه أن يسرع التئام الجروح والتشققات الجلدية المزمنة وبعدها بقرابة سنتين أعلن الباحثون في جامعة ستانفورد أنها المرة الأولى التي يكتشفون فيها مادة في الذباب يمكنها تقوية النظام المناعي للإنسان

٦-أن الطب لا يزال في تطور فرب معلومة كانت مجهولة في السابق أصبحت الآن حقيقة علمية.

٧-لو كان المقياس هو المختبرات والأبحاث لرددنا آيات من القران منها أن السماوات سبع فإن العلم الحدي لا يثبت ذلك.